الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
31 December 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

تنظيم الأعمال (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53158 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

تنظـــيم الأعمـــال (تـــابع) (A/62/250; A/C.3/62/1; A/C.3/62/L.1 and L.1/Add.1 and Add.2)

تعليل التصويت

١ - **السيد أكسين** (تركيا): أعرب عن الأسف، وهو يتكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت في الجلسة السابقة على حذف مراجع للوثيقتين A/62/346 و A/62/347 من القائمة المعممة في A/C.3/62/L.1/Add.2، لأن الوفود لم تُعط مزيدا من الوقت للقيام بدقة بالنظر في المسألة، ودراسة القرارات المشار إليها خلال المناقشات بشأن ولاية المفوض السامي، والحصول على معلومات مفصلة من الأمانة العامة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وفهم الممارسة الماضية واستشارة حكوماتها. وقد امتنعت تركيا عن التصويت بسبب اتعدام الرغبة في توفير الوقت لهذه الشروط المسبقة الأساسية لاتخاذ القرار.

٢ - **السيد أتشوا** (المكسيك): قال إن وفد بلده وعددا كبيرا من وفود بلدان أخرى أعربت عن الأسف لأنها لم تُمهَل ٢٤ ساعة على الأقل لتتخذ القرار. وحُرمت الوفود من فرصة سماع سبب تقديم مكتب المفوض السامي للتقارير. إن أعمال اللجنة أهم من أن يُسمح باتخاذ قرارات متسرعة. وتنبغي مراجعة الإجراء الذي قُدمت حسبه التقارير. وكان من اللازم استشارة الدول المعنية مسبقا. وتثق المكسيك بأن الرئيس سيتخذ جميع الخطوات المناسبة لتفادي تكرار حالات كهذه التي تتناقض مع روح الانفتاح والحوار.

٣ - **السيدة الزبدة** (الأردن): بينت أن الأردن قد امتنع عن التصويت لأنه يجب عدم التسرع باتخاذ قرارات بشأن مسائل هامة جدا. وكان من اللازم أن يكون وفد بلدها قد تمكن من استشارة حكومة بلدها حتى يتخذ قرارا مدروسا على نحو مستفيض وشامل.

٤ - **السيد هيغين** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن خيبة الأمل حيال الطريقة المتسرعة التي اتخذ القرار بها. لقد أكد قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ من جديد ''ضرورة استمرار تكييف أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بما يتلاءم مع الاحتياجات الراهنة والمقبلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها''. إن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ينبغي ألا يسمح له فقط بعرض أي مسألة من مسائل حقوق الإنسان على اللجنة، سواء طُلب أم لم يطلب تقرير محدد، ولكن أن يشجع على القيام بذلك أيضا. وذلك يتفق مع إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي ينص على أن ''تعزيز وحماية حقوق الإنسان هما محل الاهتمام المشروع من جانب المجتمع الدولي''. وعلاوة على ذلك، فإن التقريرين قيد النظر قد صيغا بمقتضى مذكرات التفاهم التي وقعتها حكومتا أوغندا ونيبال مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأخيرا، مما يبعث على القلق أن تقوم اللجنة بالنظر بسرعة في حذف بندين متعلقين بحقوق الإنسان بدون السماح للوفود باستشارة حكوماتها.

٥ - **السيدة مائيرا** (البرازيل): قالت إن اقتراح النظر في التقريرين قد أحدث مفاجأة. ونظرا إلى أن مسائل مؤسسية هامة في كفة الميزان كان من اللازم توفير مزيد من الوقت لإجراء المناقشة. وعلى الرغم من ذلك، فهم وفد بلدها، وهو على استعداد للنظر في أي مسألة متعلقة بحقوق الإنسان، السبب في التململ الذي أوجده تقديم التقريرين بطريقة غير متوقعة. تنبغي مراعاة المضمون وأيضا الإجراء فيما يتعلق بتقديم التقريرين. في هذه الحالة للإجراء أهمية خاصة بسبب الآثار المؤسسية للاقتراح.

٦ - **السيدة كاتابارو** (أوغندا): بينت أن التصويت تأييدا للموقف الأفريقي وتأييدا للحذف انتصار ليس لبلدها ولكن لاحترام الإجراء في الجمعية العامة. إن أوغندا أوقعها في ''كمين'' قرار المفوض السامي بتقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في شمال أوغندا بدون أن تقدم تقريرها إلى الحكومة الأوغندية. من مبادئ العدل الدولي أن تتاح لجميع الأطراف فرصة الاستماع إليها. وأملنا هو أن يحترم المفوض السامي الإجراء. وأوغندا تؤيد التقيد بحقوق الإنسان بمقتضى دستورها والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٧ - **السيد فيشي** (فرنسا): قال إنه لا يستطيع أن يفهم السبب في أن اللجنة قررت فورا - على الرغم من الشروح التي قدمتها الأمانة العامة فيما يتعلق بولاية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واعتراف المجموعة الأفريقية بسلطة الأمين العام في تقديم التقارير - بألا تنظر في التقريرين قيد النظر. الوفود واللجنة حرة في اتخاذ القرار بشأن تقارير كهذه. في ٢٠٠٦ أحاطت اللجنة ببساطة علما بالتقرير عن أوغندا. وإشارات بعض الوفود إلى جزاءات أو إلى عملية السلام في أوغندا فيما يتعلق بإدراج التقارير في أعمال اللجنة غير متناسبة و لم يكن حملها محمل الجد ممكنا. وفيما يتعلق بنيبال فإن الإجراء الذي اتخذته اللجنة في سنة ٢٠٠٦ قد وضع سابقة. لِمَ تغير ممارسة متبعة من الماضي بدون تبرير؟ والحجج المساقة ليست مقنعة. وتم رفض الطلب المشروع من جانب بلدان كثيرة، كبيرة وصغيرة، بأن تعطى وقتا يكفي لاستشارة حكوماتها ولاتخاذ قرار على أساس مستنير، بعد أن سمعت ما قاله المفوض السامي. لقد حرمت الوفود من حق أساسي، وقد اتخذ قرار على أساس إجراء غير عقلاني ومعلومات غير وافية على نحو متعمد. و لم يبشر الحذف بالخير لأعمال اللجنة. وعلى الرغم من ذلك فإن فرنسا على استعداد لأن تنسى المسألة ولأن تواصل بروح من المناقشة الصريحة، آملة في أن تتعامل البلدان الأخرى بالمثل.

٨ - **السيد نيقولجسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن القرار بحذف التقريرين يبعث على الإحباط. يجب ألا تُفرض الأمور فيما يتعلق بالمسائل الهامة. لم يتوفر لدى وفد بلده الوقت الكافي لاستشارة حكومة بلده ولتلقي التعليمات. ويأمل بلده في الا يتكرر ما حدث.

٩ - **السيد بابادودو** (بنن): أشار إلى أن معظم الوفود التي طلبت مزيدا من الوقت قد صوتت معارضة للإجراء بدون الانتظار للتعليمات من حكوماتها. واحترام الإجراء مهم للمجموعة الأفريقية. وتعترض المجموعة الأفريقية على أي إجراء يتخذ بدون احترام الإجراء بشأن مسائل تتعلق بمجلس حقوق الإنسان.

١٠ - **السيد غونزالفيس** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قال إن من المؤسف أن المسألة عرضت على التصويت. بيد أن المسألة قد تم البت فيها، في ظل الظروف، على النحو الصحيح. ينبغي نشر مسائل حقوق الإنسان على نحو كامل بين هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة، ولكن بدون النيل من فعالية تلك الهيئات. ويتفق وفد بلده مع المانيا وفرنسا على أن المبادئ ينبغي ألا تحول دون تناول المضمون. بيد أن المسألة قيد النظر ليست، إذا فسرت تفسيرا ضيقا، مسألة موضوعية؛ بل هي مسألة إجرائية وقضائية تتعلق بسلطة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، على أساس تفسير موسع لولايته، للقيام بفعالية باختيار أو تحديد جدول أعمال اللجنة عن طريق الفرض غير المحدود لتقارير غير ملتمسة. في نص أو روح القرار ١٤١/٤٨ لا شيء يفوض مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن يتصرف طوعيا فيما يتعلق بهذه الأمور. إن الفقرة ٤ من القرار تشير إلى التزام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالقيام بمهام محالة رهنا بتقدير الأمين العام. وفي هذه الحالة فإن التصويت تأييدا للحذف كان الوسيلة الوحيدة المتاحة لوفد بلده لتشجيع النزاهة الإجرائية والإنصاف الأساسي ولمنع

الدول الأعضاء من الشعور بوقوعها في ''كمين'' بإضافات غير ملتمسة إلى جدول الأعمال. ويعتقد بلده، وهو يعي قوة السابقة التي أشار إليها ممثل الإتحاد الأوروبي وغيره، بأن القيام بتصويت سلبي كان سيخلق سابقة مؤسفة.

١١ - **السيدة آل ثاني** (قطر): بينت أن وفد بلدها يفهم موقف المجموعة الأفريقية والدور الهام الذي يؤديه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وكان في إمكان قطر التصويت مؤيدة لاقتراح بنن ولكنها امتنعت عن التصويت بسبب عدم كفاية الوقت اللازم لاستشارة حكومتها.

١٢ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل الوارد في الوثيقتين A/C.3/62/L.1 و L.2، في صيغتهما المنقحة والمعدلة شفويا بعد التصويت الذي جرى في الجلسة السابقة، مع الأحكام الواردة فيهما، على أساس الفهم أن برنامج العمل سيُعدَّل، إذا بررت الحالة ذلك.

١٣ - تقرر ذلك.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (A/62/71-E/2007/46, A/62/122 and A/62/128)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (A/62/61-E/2007/7, A/62/61/Add.1-E/2007/7/Add.1, A/62/132, 154 and 351, 357)

(ج) **متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (A/62/131 and A/62/131/Corr.1 English and Spanish)

١٤ - **السيد شا زوكان** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال، وهو يعرض البند، إنه من الأركان الثلاثة لأعمال الأمم المتحدة، عالجت اللجنة اثنين مباشرة، التنمية وحقوق الإنسان. إنهما شرط مسبق للركن الثالث، وهو السلام والأمن، وجزء لا يتجزأ من أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ التسعينيات من القرن العشرين ركز ذلك المسعى المشترك على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن أن يوصف بأنه النهوض بالمجتمع للجميع. وباعتبار الأطفال محل التركيز الرئيسي، وجه الاهتمام المتزايد للدمج والتماسك الاجتماعيين. ويقوض الحرمان والتفاوت الضارخ والتمييز آفاق تحقيق جدول أعمال التنمية وضمان الاستقرار العالمي.

١٥ - وتشمل المسائل الأساسية التي ستتناولها اللجنة الفقر والبطالة وحالة الشباب والمسنين والنساء والمعوقين والشعوب الأصلية. والتصدي للفقر المدقع مكون رئيسي لتحقيق مجتمع للجميع. والعمالة الإنتاجية هي بالغة الأهمية للحد من الفقر والتنمية الاجتماعية. إن تلك الرسالة المركزية من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، قد أكدت من جديد في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن التطورات الحاصلة مؤخرا في أسواق العمالة العالمية أوجدت التفاوت وانعدام الأمن الاقتصاديين، ما أثر سلبا في الجهود المبذولة للحد من الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وتوفير فرص العمل لم يستطع اللحاق بالطلب على العمالة، وفي بلدان كثيرة تدهورت جودة العمالة. إن العمالة الانتاجية والعمل اللائق للجميع ينبغي أن يكونا في مركز السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

١٦ - ونسبة البطالة على النطاق العالمي أعلى على نحو غير متناسب بين الشباب. ينبغي دمج الشباب في الاقتصاد العالمي. وفي الحقيقة ينبغي لتنمية الشباب أن تكون هدفا

أساسيا للبرامج الوطنية، وينبغي أن ينخرط الشباب بنشاط في عملية السياسة. والشباب، الذين يشكلون حوالي ٢٠ في المائة من سكان العالم، يساهمون مساهمة كبيرة في التنمية الوطنية وفي الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن الشباب يواجهون في الوقت الراهن، بالإضافة إلى البطالة، مصفوفة من التحديات المتعلقة ببلوغ النضوج الصحي والمسؤول في كوكب يتعولم. والكثيرون، وخصوصا النساء، واجهوا عقبات في الوصول إلى الخدمات الصحية. وفي البلدان المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حملت النساء عبء الرعاية لأعضاء أسرهن.

١٧ - وتعكس شيخوخة السكان في العالم مستوى أخفض من الوفاة. وتساهم الشيخوخة الصحية وقدرة المسنين على المشاركة في القوة العاملة في الرفاهة والتنمية. ومع ذلك، حينما يصبح المسنون أكثر انخراطا في نشاطات المجتمع، فإنهم يواجهون تحديات محددة، من قبيل سوء المعاملة والتمييز. والمسنات، على وجه الخصوص، يجدن أحيانا كثيرة أن من الصعب عليهن المحافظة على استقلالهن المادي. ثمة حاجة إلى وضع تشريعات لحماية حقوق المسنين وإلى وضع آليات لمنع التمييز القائم على السن في أسواق العمل ولضمان التماسك بين الأجيال. إن خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، سنة ٢٠٠٢، وضعت الإطار للتصدي للتحديات واغتنام الفرص المتعلقة بشيخوخة السكان.

١٨ - واسترعت مبادرات دولية الانتباه إلى العنف ضد النساء، وإلى الحاجة الملحة إلى العمل. لقد أدت الأمم المتحدة دورا رياديا في إطلاق مبادرة على نطاق المنظومة لضمان استجابة شاملة وعلى الأمد الطويل، بخاصة بتقديم الدعم للجهود الوطنية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ستنقل أمانة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف، حيث ستنضم إلى الهيئات الست الأخرى المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان.

١٩ - واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المعتمدة خلال الدورة السابقة التي عقدتها الجمعية العامة، ترمي إلى القضاء على التمييز والتحقير المستمرين اللذين يعاني منهما الأشخاص ذوو الإعاقة. ووقعت مائة وعشرون دولة عضوا تقريبا على الاتفاقية منذ فتحها للتوقيع في آذار/مارس ٢٠٠٧، واستعدادا لدخولها حيز النفاذ، تقوم الأمانة العامة بالأعمال التحضيرية الواسعة النطاق لتأييد تنفيذها على كل المستويات.

٢٠ - ويرحب، بوصفه منسق العقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم، باعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وفر الإعلان خارطة طريق لإقامة علاقات بناءة بين الدول والشعوب الأصلية ولتعزيز انخراط منظومة الأمم المتحدة في مسائل تهم الشعوب الأصلية.

٢١ - لقد ساعدت الأمم المتحدة مساعدة كبيرة في صياغة توافق الآراء والتزامات محددة بشأن التنمية وحقوق الإنسان للجميع، وتلك المساعدة مستمرة. وقد تحركت على نحو حاسم صوب حشد وتوفير الدعم العملي للدول لمساعدتها في ترجمة تلك الالتزامات إلى حقيقة واقعة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

٢٢ - **السيد شولفينك** (مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي): قال، وهو يعرض تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/62/122)، إن التقرير يوفر استعراضا للمناقشة التي أجريت بشأن موضوع ''تهيئة بيئة مواتية للعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع'' الذي يحظى بالأولوية خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. وسلط التقرير

الضوء أيضا على مسألة عمالة الشباب ودرس بضع مسائل بالغة الأهمية، بما في ذلك تنقل اليد العاملة والمسؤولية الاجتماعية المؤسسية. إن إيجاد فرص العمل للشباب ينبغي أن يُرى في السياق الأوسع، سياق الحد من الفقر والدمج الاجتماعي. وفيما يتعلق بتنقل اليد العاملة أكد التقرير على أهمية سياسات الهجرة الشاملة والمستجيبة اجتماعيا وأهمية الشراكات الأقوى بين البلدان المتلقية والمرسلة على المستويات الثنائي والإقليمي والعالمي، وأكد على أن مساهمات المهاجرين الإيجابية للمجتمعات المتلقية تستحق قدرا أكبر من التنويه. وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية لاحظ التقرير تنامي التأييد للرأي في أنه ينبغي للشركات أن تتجاوز الإحسان المالي إلى حل المشاكل الاجتماعية.

٢٣ - وموجز ”تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة“ (A/62/168) يستعرض الاتجاهات العالمية في العمالة والعمل، والسياق الاجتماعي-الاقتصادي لتطورها خلال العقدين الماضيين. ودرس ميادين تحظى بالاهتمام من قبيل نمو البطالة، وإضفاء الطابع غير المؤسسي العالمي على سوق العمالة، والتحرير الاقتصادي والاجتماعي، والهجرة، وبيّن كيف تسببت هذه الاتجاهات في حالة انعدام الأمن بالنسبة إلى العمال. وأثر هذه الاتجاهات في المجموعات الاجتماعية والبعد الجنساني لسوق العمالة المتغيرة قد خضعا للتحليل أيضا. ويوصي التقرير، وهو يعترف بالتحدي الماثل أمام صانعي القرار، وهو تحدي تحقيق العمالة المنتجة للجميع، بأن تصيغ الحكومات سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحساب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. وأكد أيضا على الحاجة إلى الإصلاحات السياسية والأحكام القانونية بغية منع التمييز المتعلق بالعمل، وأيضا على الحاجة إلى ضمان الشمول العام للحماية الاجتماعية، نظرا إلى أن عمالا بأعداد متزايدة يعملون في حالات العمالة الطارئة وغير الرسمية والواقعة خارج نطاق العقود الجماعية الموحدة.

٢٤ - وقال، وهو يتناول المسائل المتعلقة بالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة، إن الشباب لديهم الآن فرص وأصول كثيرة، ولكنهم يواجهون أيضا بيئة اقتصادية واجتماعية معقدة وسريعة التغير. ويتضح على نحو متزايد أن الشباب يؤدون دورا أساسيا في عملية التنمية؛ وبالتالي فإن مشاركتهم الكاملة والفعالة على جميع المستويات هامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٢٥ - ويستعرض تقرير الأمين العام عن متابعة برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده (A/62/61-E/2007/7) التقدم الذي احرزه الشباب والضغوط التي يواجهونها، ويسلط الضوء على مسائل متعلقة بالعولمة والعمالة والتعليم والفقر والمجاعة. وعملا بالقرار ١٥/٢٠٠٦ الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفر القسم الثاني من التقرير معلومات عن منجزات شبكة تشغيل الشباب في البلدان الرائدة، وقدم بيانا بالمستجدات المتعلقة بمركز الخطط الوطنية لتشغيل الشباب. وبالتعاون مع برامج ووكالات الأمم المتحدة، وضعت الأمانة العامة مجموعة واسعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، بوصف ذلك خطوة أولى صوب وضع بيانات تتعلق بمؤشرات أساسية من الممكن قياسها قد تمكّن أصحاب المصلحة من قياس تطور الشباب بمرور الوقت، ومن مقارنة التقدم داخل البلدان والمناطق وبينها.

٢٦ - وذكّر بأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: الأهداف الإنمائية للألفية وأوجه التآزر مع صكوك الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالإعاقة (A/62/157) قد أُعد استجابة لقرار الجمعية العامة

١٣١/٦٠. ويركز التقرير على التطورات منذ التقرير المرحلي السابق، وهو يقوم على أساس أنشطة ومقترحات الحكومات والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وفي استعراض التوصيات والاستنتاجات الواردة في التقرير، قال إن تقريرا شاملا للمستجدات عن مركز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سينظر فيه في إطار البند ٧٢ (ه) من جدول الأعمال في وقت لاحق من الدورة الحالية. واعتماد الاتفاقية يمثل فرصة بالغة الأهمية لتوطيد الأنشطة المتعلقة بالإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتشير التوصيات إلى إمكانية تبسيط تقديم التقارير وإلى استعراض وتحديث ولاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة لجعل الصندوق أكثر استجابة. والصكوك الرئيسية الثلاثة المتعلقة بالإعاقة، أي الاتفاقية، وبرنامج العمل العالمي، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، تعكس تطور النص والفكر اللذين يحيطان بمسائل الإعاقة، ومجموعة المصطلحات المستخدمة في الاتفاقية تمثل الممارسات المقبولة حاليا. وقد ترغب الجمعية العامة في النظر في تشجيع مواءمة وتحديث النص المستخدم للإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٨ - وعلى الرغم من اختلاف التوكيدات والنهج، ثمة عموما التزام أساسي فيما بين أعضاء المجتمع الدولي. إن التقدم الهادف صوب إقامة مجتمعات شاملة تماما يمكن تحقيقه بالإرادة السياسية القوية والتزام الدول، وهي تعمل مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وطمأن اللجنة على أن الأمم المتحدة تقوم بدورها في هذا الصدد، وشجع الدول الأعضاء على دمج الإعاقة، بوصف ذلك مبدأ أساسيا، في برامج المساعدة الإنمائية الحالية والمقبلة التي تتبناها تلك الدول.

٢٩ - وتناول تقرير متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها (A/62/132 و Add.1) دمج منظور الأسرة في وضع السياسات وتنمية القدرات الوطنية. وتضمن التقرير معلومات مباشرة من ٢٥ دولة عضوا عن انشطة المتابعة التي قامت بها مؤخرا. لقد زكز العمل الوطني على وضع السياسات والأبحاث المتعلقة بالأسرة، وعلى التدابير اللازمة لإيجاد بيئة مواتية لتعزيز الأسر. واشتملت تدابير الدعم على مسائل الخدمات الاجتماعية، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتنشئة الأطفال وتنميتهم، واكتشاف العنف داخل الأسرة ومنعه، والتوفيق بين العمل وحياة الأسرة.

٣٠ - واستُعرض برنامج الأمم المتحدة بشأن الأسرة أيضا في التقرير، مؤكدا على التعاون فيما بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة. وتشمل التوصيات تدابير لتحسين دمج منظور الأسرة في وضع السياسات، بما في ذلك الأبحاث المتعلقة بالسياسات، وفي وثائق نتائج السياسات لهيئات الأمم المتحدة التشريعية والاستشارية، من قبيل لجنة التنمية الاجتماعية. وتوطيد الدعم الدولي لبناء القدرات الوطنية اللازمة لمعالجة مسائل متعلقة بالأسرة يشكل محور أنشطة المتابعة. وفي هذا الصدد، يُوصى بأن تشجع الجمعية العامة وكالات الأمم المتحدة على دمج منظور الأسرة في نشاطاتها.

٣١ - وقال، وهو يتناول التقرير عن التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/62/154)، إن التعاونيات ولّدت، وفقا لرابطة التعاونيات الدولية، حوالي مائة مليون فرصة عمل، وشجعت العمالة عن طريق المشاريع التجارية العاملة بالجهود الذاتية والالتزام حيال الأعضاء ومجتمعاتهم الصغيرة على النطاق العالمي. والفوائد والعمالة المتولدة عن التعاونيات توفر الأمن الاقتصادي، بخاصة في المناطق النائية، وهي مفيدة للجماعات الضعيفة، من قبيل النساء والشباب والشعوب الأصلية، وذوي الإعاقة والمسنين. والتعاونيات، بوصفها منظمات عاملة بالجهود الذاتية، توفر أيضا وسائل العيش في حالات ما

بعد الصراع. ولذلك، يوصي التقرير بأن يدمج واضعو السياسات برامجهم التي تزيد إلى الحد الأقصى أثر التعاونيات في إيجاد فرص العمل في برامجهم الإنمائية وبأن ينهضوا بتشكيل تعاونيات في مجالات جديدة.

٣٢ - وفي التقرير عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/62/131)، فإن النتائج الأولية من الدورة الأولى لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة بينت التقدم المحرز منذ سنة ٢٠٠٢. لقد أنشأ عدد متزايد من البلدان آليات منسقة، يشمل كثير منها المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمسنين أنفسهم. ومنذ سنة ٢٠٠٢ ازداد ازديادا كبيرا عدد خطط العمل الوطنية المتعلقة بالشيخوخة وتشريعات حقوق الإنسان المتعلقة بالمسنين. وبالمثل نوقشت استحقاقات المعاشات التقاعدية غير المدفوع عنها وغيرها من المبادرات المنخفضة التكلفة نقاشا واسع النطاق على مستوى السياسات. وبعض البلدان إما وضعت برامج جديدة أو زادت المدفوعات للمسنين في إطار الخطط القائمة.

٣٣ - إن الدعم التقني للدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ خطط العمل يشأن الشيخوخة قد ازداد ازديادا كبيرا، ولكن لا يزال الكثير مما ينبغي القيام به. ويتمثل تحد خاص في تركيز التعاون الدولي على تأييد الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إعطاء أولوية للشيخوخة ضمن التنمية الوطنية. وتنظم اللجان الإقليمية مؤتمرات تحضيرية للقيام بتحليل وتوحيد نتائج العملية الوطنية للاستعراض والتقييم، وفي النهاية تقديمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية في ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن المنطقة الأفريقية ومنطقة غرب آسيا لهما نسب أخفض نسبيا من المسنين في الوقت الراهن، فإن اللجنتين الإقليميتين في هاتين المنطقتين بحاجة إلى أن تصبحا مشاركتين إلى حد أكبر في المرحلة التالية من تنفيذ خطة العمل، استعدادا لانتقالهما الديمغرافي الكبير مستقبلا.

وتضمنت توصيات التقرير عددا من المسائل لنظر الجمعية العامة فيها. وتحيي سنة ٢٠٠٧ الذكرى السنوية الخامسة للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة وتتيح فرصة فريدة لأن يقيّم المجتمع الدولي التقدم، ويحلل العقبات ويحدد الاتجاهات لتنفيذ خطة عمل مدريد. وتمثل السنة أيضا نقطة المنتصف في جدول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما لاحظ الأمين العام في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية العامة الحالية، فإن التقدم كان متفاوتا، ومن منظور التنمية، فإن هدف السياسة الاجتماعية هو النهوض بالحماية والعدل الاجتماعيين العالميين.

٣٤ - **السيدة بانزون أبالوس** (الفلبين): قالت إن ما يقلق وفد بلدها بعض الشيء هو فكرة أن ولاية الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالإعاقة قد تقلص إلى جانب واحد من برنامج الإعاقة برمته. وهي تقر بأن اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل فرصة لتوحيد الأنشطة المتصلة بالإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة. بيد أن وفد بلدها لا يشاطر الرأي في أن آليات تقديم التقارير ينبغي أن تبسط على نحو يتيح وضع تركيز صريح على الاتفاقية. ووفد بلدها يرحب طبعا باعتماد الاتفاقية بوصفها أداة إضافية للنهوض بمصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكنها لا تعتبر الاتفاقية بديلا عن الصكوك السابقة التي لا تقل أهمية وصلة، حتى لو لم تكن ملزمة قانونا. ومن المدهش أن مختلف الصكوك المتعلقة بالإعاقة تعتبر قابلة للنقل.

٣٥ - ولاحظت أيضا أن التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالإعاقة تتضمن اقتراحات معينة لتنظر الجمعية العامة فيها. ولذلك فإن ما يبعث على القلق أن المقررات، مثل إعادة تسمية الوحدة المسؤولة عن مسائل الإعاقة داخل الأمم المتحدة، قد اتخذها الأمانة العامة قبل أن تنظر الدول الأعضاء في المسألة نظرا تاما. وطلبت إلى مدير شعبة السياسات

والتنمية في الميدان الاجتماعي أن يوضح قصد الأمانة العامة في هذا الصدد.

٣٦ - وهي ترى أن صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة يؤدي حاليا وظيفته على نحو حسن بمقتضى ولاية أصلية لا تزال ذات أهمية. ولذلك تدعو الدول الأعضاء إلى دراسة الولاية، مركزة على الحاجة إلى تعزيز القصد الأصلي للولاية، بدلا من التركيز على إعادة صوغها بطريقة تنحرف عن الغرض الأصلي.

٣٧ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد وضع نهجا عالميا وشاملا تجاه التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتشجيع العمالة وتعزيز الدمج الاجتماعي. وقصرت الدول الأعضاء عن بلوغ طموحها إلى تحقيق هذه الأهداف. وأشار إلى أن إلغاء الديون يؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد، نظرا إلى أن عبء الديون على الدول يعرقل قدرتها على معالجة الفقر والنهوض بالعمالة. وحث الدول الأعضاء، وهو يلاحظ نزوع المجتمع الدولي إلى تأكيد حقوق الإنسان أكثر من تأكيده على التنمية الاجتماعية، على إيلاء الأولوية العليا لبعد التنمية الاجتماعية.

٣٨ - **السيدة جان دان** (الصين): قالت إنه على الرغم من أهمية متابعة تنفيذ الاتفاقية، ينبغي ألا يتخذ هذا الإجراء على حساب القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين أو برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والصكوك الثلاثة، على الرغم من أنها تكمل بعضها بعضا، تختلف في التأكيد، فبعضها أكثر تناولا لحقوق الإنسان وبعضها أكثر تناولا للتنمية. ولذلك من المعقول استعراض ولايتي الاتفاقية والبرنامج واعتماد نهج كلي.

٣٩ - **السيدة بيريز الفاريز** (كوبا): لاحظت، بعد الإعراب عن تأييدها لبياني الفلبين والصين، أن معظم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (A/62/122) ركزت على المسائل الوطنية. وتساءلت عما إذا كان مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي يوافق على أن للمؤسسات المالية الدولية أن تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية للبلدان النامية.

٤٠ - **السيد شولفينك** (مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي): قال، مستجيبا للسؤال، إن تقرير الأمين العام يشتمل على اقتراحات وليس إجابات نهائية. وفيما يتعلق بإعادة تسمية أمانة الاتفاقية، فقد حدثت قبل وقت لا بأس به ولا تتضمن أي تقليل للاهتمام ببرنامج العمل أو القواعد الموحدة. وهو يؤيد تماما الاقتراح بتعزيز ولاية مختلف الصكوك. وتحتاج الوفود أيضا إلى النظر في توسيع نطاق ولاية المقرر الخاص لتشمل دورا في تنفيذ الاتفاقية. وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارتها ممثلة كوبا، من الضروري قيام المؤسسات المالية وغيرها بالتعاون الدولي. وفيما يتعلق بمسألة إلغاء الديون، ينبغي للجنتين الثانية والخامسة أن تعالجا المسألة. فهي لا تتعلق بالتنمية على نحو مباشر.

٤١ - **السيد أميل** (باكستان): قال، وهو يتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن للعمالة دورا مركزيا في النهوض بالازدهار وفي القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والاستقرار المعزز والسلام والانسجام الاجتماعي. وأحد الأركان المركزية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية هو النهوض بتحقيق هدف العمالة الكاملة بوصفها تحظى بصدارة أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. جميع البشر، بقطع النظر عن السن أو الجنس أو العنصر أو الانتماء العرقي أو الإعاقة، لهم الحق في العمالة في ظروف الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية. ولا يوجد تحد للبشرية أو تهديد للسلام

العالمي أكبر من عدم تحقيق الرؤيا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي رؤيا النهوض بمعايير فضلى للحياة والحريات على النطاق الأوسع. والنمو الاقتصادي وحده ليس كافيا: يجب التصدي للفقر على أساس الأولوية بالتركيز على الاستراتيجيات المولدة للعمالة.

٤٢ - وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين باستمرار التركيز على مختلف الجماعات الاجتماعية - أعني الأسرة والشباب والمسنين وذوي الإعاقة - في سياق التنمية الاجتماعية. ينبغي لاستراتيجيات العمالة والحد من الفقر أن تستهدف الجماعات المهمشة والضعيفة في سوق العمل. والاستثمار في المستقبل عن طريق تشغيل الشباب حيوي بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية. وينبغي اتخاذ تدابير لجعل الشباب يتحلون بقدر أكبر من المسؤولية والنشاط والاعتماد على النفس. وينبغي أيضا استغلال مهارة وتجارب المسنين، بغية جعلهم قوة محركة في التنمية الاقتصادية.

٤٣ - سيقت أحيانا كثيرة الحجة بأن العولمة والتكافل يتيحان فرصا جديدة عن طريق التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال ووجوه التقدم في التكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ورفع معايير المعيشة في أنحاء العالم. بيد أن تحديات كبيرة ما تزال ماثلة. وما لم تصل فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جميع البلدان، فلن يستفيد أناس بأعداد متزايدة من العولمة.

٤٤ - إن الكفاح لتشجيع العمالة الكاملة يتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن أن تحقق إلا بإيجاد بيئة الاقتصادي الكلي تقوم على أساس مجموعة متسقة من السياسات على المستويين الوطني والدولي. وتعيق بضعة اتجاهات سلبية في العلاقات الاقتصادية العالمية التعاون الإنمائي وتوليد العمالة في البلدان النامية، بما في ذلك الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية، والفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وارتفاع مستويات الفقر في بلدان كثيرة، والمأزق المقلق في المفاوضات التجارية في الدوحة، واستمرار تهميش البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي. يجب إيجاد ملعب مستو والقضاء على تباينات العولمة لتمكين جميع البلدان من تحقيق إمكانها الكامل. ويجب تنفيذ تدابير لإدراج القطاع غير الرسمي في برامج الحماية الاجتماعية ولإنشاء هياكل محفزة.

٤٥ - وترغب مجموعة الـ ٧٧ والصين في تسليط الضوء على المبادئ التالية لمصلحة العمالة الكاملة للجميع: (١) الشراكة العالمية للتنمية كما يرد في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أساسية بالنسبة إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها؛ (٢) ينبغي للتعاون الاقتصادي أن يساعد البلدان النامية في تعزيز الروابط مع سلاسل القيمة العالمية، ما يوجد القدرات المحلية والتنويع والسياسات الناجحة للتصدير القائم على كثافة العمالة؛ (٣) ينبغي للشراكة العالمية بين الحكومات والقطاع الخاص أن تستكشف وسيلة النهوض بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية؛ (٤) ينبغي تشجيع تنقل اليد العاملة حتى تستطيع كل من بلدان المنشأ وبلدان الوجهة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة.

٤٦ - وإصلاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية لتحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع يتطلب الدعم السياسي الواسع النطاق، والتزام الجهات الفاعلة العالمية الأساسية وتعزيز المؤسسات العالمية. وهو مرتبط أيضا ارتباطا لا انفصام له بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصد الالتزامات الإنمائية المتفق عليها. وعلى الأمم المتحدة القيام بدور محوري في تحقيق البرنامج الإنمائي الجديد.

٤٧ - **السيدة براس غوميز** (البرتغال): قالت، وهي تتكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية التثبيت والانتساب ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، أرمينيا وجورجيا وآيسلندا ومولدوفا والنرويج وأوكرانيا، إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين ملتزمان التزاما عالميا قويا بالتنمية الاجتماعية، وهما معلمان بارزان في تحقيق توافق الآراء على الأهداف الأساسية. ولذلك، يرغب الاتحاد الأوروبي في التوكيد من جديد على التزامه بالتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وللأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، فإن الأهداف الأساسية، أهداف القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والعمل اللائق والدمج الاجتماعي، ما انفكت تحديات رئيسية ماثلة أمام تنمية المجتمعات المستقرة.

٤٨ - وكما هو معترف به في توافق الآراء الأوروبي على التنمية، لم يكن القضاء على الفقر أبدا أكثر أهمية. ومن المشجع أن الأكثر فقرا يصبحون أقل فقرا قليلا في معظم المناطق؛ ولكن ما يبعث على القلق الخطير أن التفاوت يزداد أيضا. ويقصد بخطط العمل الوطنية للشمول الاجتماعي في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي اللذان هما ظاهرتان متعددتا الأبعاد مرتبطتان بالتنظيم المجتمعي. وحتى في البلدان المتقدمة النمو لا تزال جيوب الفقر قائمة، وينبغي اتخاذ تدابير تستهدف جماعات محددة. والتصدي لفقر الأطفال هام على نحو خاص، نظرا إلى أن استمرار دورة الفقر يحرم الأطفال، وخصوصا الفتيات، من فرص التعليم والصحة والفوائد المتعلقة بها.

٤٩ - وينبغي للدول أن تتبنى نهجا يقوم على أساس الحقوق وليس على أساس الاحتياجات لضمان ألا تغفل السياسات القطاعية الأفراد والأسر. وينبغي للسياسات أن تقوم على أساس النهج المتكامل الوارد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. ومن الحتمي إجراء حوار عالمي فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوصفها متساوية. وينبغي لاستراتيجيات القضاء على الفقر أن تعتمد نهجا متعدد التخصصات، يتسم بالتعاون بين الشركاء العامين والخاصين، لتحديد الحلول للمشاكل القائمة بين القطاعات. إن الحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل، وتوفر سبل الوصول غير التمييزي إلى العمالة، والحقوق عند العمل، ومشاريع التنمية المحلية هامة لوضع معايير اجتماعية دنيا. وعلى الرغم من أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن القضاء على الفقر فإن الاتحاد الأوروبي يقوم بتعزيز اتساق السياسات حتى تسهم جميع سياساته غير الإنمائية، من قبيل التجارة والأمن والهجرة، في جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وهدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق هما بالغا الأهمية. ومنذ وضع استراتيجية العمالة الأوروبية سنة ١٩٩٧ حدثت تطورات هامة في العمالة والحماية الاجتماعية على الصعيد الأوروبي. وأدى النمو الدائم الأقوى إلى إيجاد فرص عمل أكثر وأفضل، على الرغم من الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لبلوغ أهداف العمالة. وبلغ نمو العمالة ٠ر٨ في المائة في سنة ٢٠٠٥، ولكن الاتحاد الأوروبي ما يزال بحاجة إلى إيجاد ٢٠ مليون فرصة عمل لتحقيق معدل العمالة الذي يستهدفه لسنة ٢٠١٠. وبطالة الشباب مرتفعة، ويجري تنفيذ عدد من التدابير لزيادة الصلاحية للعمل ولتوفير المحفزات لأرباب العمل. وعلى الرغم من أن أعدادا متزايدة من الدول القديمة العضوية تفتح أسواق عملها في وجه مواطنين من الدول الأعضاء الجديدة، فإن دمج العمل والسوق للمهاجرين على نحو قانوني بحاجة إلى أن يصبح مكونا أكثر وضوحا في سياسات العمالة.

٥١ - وتنخرط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مناقشة معقدة بشأن ''المرونة - الأمن - وهي استراتيجية تضم المرونة والأمن - بغية زيادة مواءمة العمال والمشاريع التجارية. والنقطة محل النقاش هي استبدال الأمن التقليدي في الوظيفة بالأمن في السوق، تحققه سياسات العمل-السوق النشيطة، والتعلم طول الحياة، والحماية الاجتماعية الوافية بالغرض. وثمة حاجة إلى نهج متوازن، يتراوح بين مواءمة المؤسسات التجارية وتحديث الحماية الاجتماعية. وإن تنفيذ برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية لا يزال أيضا يشغل الأولوية العليا.

٥٢ - والدمج الاجتماعي مكون أساسي لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وهو مهم على نحو خاص فيما يتعلق بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص في حالات تجعلهم ضعفاء على نحو خاص، من قبيل الأطفال أو النساء المعرضين للكفاح المسلح، والعنف، والاتجار غير المشروع وأنواع أخرى من الاعتداء. ولذلك، بذلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جهودا أكبر من أجل التوصل إلى حلول بالتنسيق. ويستعرض الاتحاد تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. ويسعى أيضا إلى تعميم مسألة الشيخوخة في السياسات الوطنية والإقليمية وإلى تغيير الوعي العام بإمكان إسهام المسنين في الاقتصاد والمجتمع. وبتحقيق متوسط أعلى للعمر المتوقع، يجب الاستعمال على نحو أفضل لتجارب واختصاصات المسنين. وفي نفس الوقت، فإن الشيخوخة الديمغرافية توجد مشاكل الاستدامة المالية والاجتماعية الخطيرة بالنسبة إلى برامج المعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية. وبالتالي، ثمة حاجة إلى الاستثمار على نحو واف في الصحة والبنية الأساسية الاجتماعية وإلى تحسين إدارة القطاع العام.

٥٣ - والاتحاد الأوروبي ملتزم بتوفير الخدمات الاجتماعية العالية الجودة، وهي الخدمات التي تشكل مكونا هاما في الأداء السلس للاقتصاد، عن طريق الدمج الكامل للنساء وذوي الإعاقة في سوق العمل. والخدمات الاجتماعية ركن أساسي للنموذج الاجتماعي الأوروبي، نظرا إلى أنها تسهم في التماسك الاجتماعي والإقليمي، والتنمية المحلية والإقليمية، ونشاط إيجاد فرص العمل، ومساعدة الحياة المهنية والأسرية والشخصية. وفي هذا الصدد، أعربت عن تقديرها للأعمال الطوعية التي تقوم بها الكنائس ومنظمات الرفاه.

٥٤ - وأخيرا، استرعت الانتباه إلى السنة الأوروبية لتكافؤ الفرص أمام الجميع لسنة ٢٠٠٧، التي يقصد بها زيادة الوعي بالحق في عدم التمييز على أساس الجنس أو الأصل العنصري أو العرقي أو الدين أو المعتقدات أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي. وحظر التمييز هو بالغ الأهمية للتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٥٥ - **السيدة جوزيف** (سانت لوسيا): قالت، وهي تتكلم باسم الجماعة الكاريبية، إن العمالة المنتجة تؤدي دورا هاما في الحد من الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية. إن أسواق العمل، كما يرد في ''تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠٧''، تتطور باتجاه نشوء حالة تتسم بقدر أكبر من انعدام الأمن والتفاوت في الميدان الاقتصادي. وينعكس هذا التفاوت في ''نمو البطالة'' العالمي. وفضلا عن ذلك، فإن معدل البطالة أعلى على نحو غير متناسب بين الشباب والمعوقين وأفراد الشعوب الأصلية.

٥٦ - وتوافق الجماعة الكاريبية على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي في سياسات العمالة وأهمية تكافؤ فرص العمالة والعلاقة بين عمالة الشباب والحد من الفقر والدمج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. ولاحظ

وفد بلدها على نحو خاص استنتاج التقرير بأن تنقل اليد العاملة سمة لا غنى عنها من سمات الاقتصاد العالمي.

٥٧ - وتوافق الجماعة الكاريبية على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن متابعة برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها فيما يتعلق برصد عمالة الشباب، وتثني على قيام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنشر استعراض التنمية لمنطقة البحر الكاريبي الذي تناول أشد جوانب التنمية الاجتماعية بروزا في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك المسائل التي تؤثر في الشباب. وتواصل الجماعة الكاريبية وضع آليات للنهوض بدمج الشباب بوصفهم شركاء على قدم المساواة في تنمية المنطقة.

٥٨ - وأحاطت الجماعة الكاريبية علما بتقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية المتعلقة بالشيخوخة، وخصوصا استعراض الأنشطة المتعلقة بخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. واعتمدت الجماعة الكاريبية، على ضوء تزايد سكانها الذين تتجاوز سنهم الخامسة والستين، ميثاقا معنيا بالشيخوخة في سنة ١٩٩٨ لضمان صحة المسنين ودمجهم الكامل في المجتمع الكاريبي.

٥٩ - وأحاطت الجماعة الكاريبية علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، وترحب باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتواصل الجماعة الكاريبية العمل صوب الحد من البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على الممارسات التمييزية والنهوض بتكافؤ فرصهم.

٦٠ - وتؤكد الجماعة الكاريبية من جديد تأييدها للتدابير الرامية إلى تعزيز الأسرة، ما يتمشى مع الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وتحث الدول الأعضاء على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية. وتؤيد الجماعة الكاريبية أيضا الجهود المبذولة لتسهيل جمع شمل الأسرة، بخاصة بين العمال المهاجرين.

٦١ - **السيد موكغوثو** (بوتسوانا): قال، وهو يتكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إن القضاء على الفقر أخطر تحد يواجه العالم حاليا. وفي عالم، يعيش نصف سكانه على أقل من دولارين في اليوم ويعيش خمس آخر من سكانه على أقل من دولار واحد في اليوم، يتحتم القضاء على الفقر.

٦٢ - وستعقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤتمرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بهدف تشجيع القضاء على الفقر والتنمية. وتولت الدول الأعضاء فيها المسؤولية الوطنية عن برامج الحد من الفقر، وتواصل بذل جهود مصممة لتحسين الأمن الغذائي في وجه حالات الجفاف والفيضانات المستمرة.

٦٣ - وتؤثر العولمة في قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية لسكانها. وتتطلب الاقتصادات النامية دعم البلدان المتقدمة النمو في تخفيف آثارها السلبية. وتذكر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأن بلدانا كثيرة قد استفادت من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي يشكل القضاء على الفقر أحد أهدافها الرئيسية.

٦٤ - والعمل على النحو التام والمنتج للجميع هو بالغ الأهمية لمكافحة الفقر وللدمج الاجتماعي. واستراتيجيات مكافحة الفقر في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشمل اتخاذ مبادرات مولدة للدخل وزيادة التنويع الاقتصادي والانتاجية في صفوف الجماعات الفقيرة. والتزمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتوفير التعليم للجميع، بما في ذلك فرص اكتساب المهارات اللازمة في

الاقتصاد المعتمد على المعرفة. والاعتماد الصغير الحجم من بين الأدوات الأكثر فعالية لتحسين التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وتقديم القروض إلى النساء والشباب حُدد بوصفه سبيلا بالغ الفعالية لمكافحة الفقر.

٦٥ - ولم يتم فعل ما يستحق الذكر لدمج أهداف خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في البرامج الإنمائية. والعبء الإضافي المتمثل في رعاية أحفاد المسنين في البلدان النامية وأعضاء أسرهم الممتدة الذين تيتموا نتيجة، إلى حد كبير، عن إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما انفك يرهق هؤلاء المسنين. وتحث الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المجتمع الدولي على القيام بإجراء فوري ومتضافر لتنفيذ الأهداف الواردة في الخطة. وترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ايضا باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ما ينهض بتنمية المجتمعات الأكثر استجابة لاحتياجات جميع الشعوب.

٦٦ - وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة التي لم تمر بتجربة التقدم المستحق للذكر في بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وفي معدل التقدم الحالي لن يحققها أي بلد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول ٢٠١٥. بيد أنه بالتعاون الدولي الأكبر والتصميم الأكبر من جانب البلدان المتضررة، يمكن تحسين الحالة. ولذلك، تدعو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الضرورية لإعانتها على تحقيق الأهداف. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بالقيام بدورها في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

٦٧ - **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): قالت إن بعض الالتزامات التي التزم بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد تم الوفاء بها، بسبب نظام دولي ظالم في ظله أصبحت البلدان الغنية أكثر غنى واستمرت التفاوتات بين الشمال والجنوب في النمو. وتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة أقر بأنه كان لتحرير التجارة أثر سلبي في العمالة الكاملة في بعض البلدان وبأن العولمة قد زادت من ضعف العمال.

٦٨ - وتلاحظ كوبا بقلق معدل البطالة العالمي المرتفع على نحو يدعو إلى القلق، وهو المعدل الذي بلغته في سنة ٢٠٠٦، بخاصة بين الشباب. ويعاني الملايين من الناس من الجوع، ويمكن لتزايد إنتاج الوقود الزراعي أن يزيد أعدادهم. وفضلا عن ذلك، يعاني الملايين من الأمية وسوء التغذية وعدم توفر مياه الشرب وخدمات الرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو ناقشت كيفية زيادة جودة حياة المسنين فيها، تكافح بلدان متخلفة كثيرة لتضمن أن يكون في إمكان جزء على الأقل من السكان أن يبلغ تلك المرحلة من الحياة.

٦٩ - ومنذ سنة ١٩٥٩ دعم النظام السياسي الكوبي فكرة تحقيق النمو الاقتصادي مع العدل الاجتماعي للجميع. وعلى الرغم من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، استمرت آفاق كوبا الاجتماعية والاقتصادية في التحسن. حققت كوبا العمالة الكاملة تقريبا ومعدلا عاليا من النمو الاقتصادي. ويكسب الرجال والنساء أجرا متساويا عن العمل المتساوي. ويتمتع السكان كلهم بالحماية الاجتماعية العامة. وما فتئت الأولوية تعطى للرعاية الصحية وتدريب المعلمين وبرامج العمل/الدراسة والتعليم الجامعي للمسنين، فضلا عن مبادرات أخرى. وتتمتع الأمهات العاملات بإجازة الأمومة السخية وبأشكال أخرى من الدعم الاجتماعي.

٧٠ - وتولي كوبا الأولوية للتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، وتقدم المساعدة لبلدان أخرى من العالم الثالث.

والنمو الاقتصادي وحده لا يكفي للقضاء على الفقر. ثمة حاجة إلى إيجاد بيئة للاقتصاد الكلي مفضية إلى العمالة الكاملة والوظائف المنتجة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتصدى لمشكلة الدين الخارجي الواقع على العالم الثالث، وأن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبإزالة الإعانات الزراعية. ولن يتمكن المجتمع الدولي من النهوض بالتنمية الاجتماعية الحقيقية إلا بنبذ الأنانية السائدة والوعود الفارغة وبتحقيق التضامن.

٧١ - **السيدة فان بيست** (هولندا): قالت، متكلمة بوصفها ممثلة للشباب، إنها قد التقت بكثير من الشباب الملهِمين في مختلف البلدان ولكنها تشعر بالإحباط حين تتفحص حالة الشباب في أنحاء العالم. وينكر على الشباب على النطاق العالمي الواسع التمتع بحقوقهم؛ ومع ذلك، للشباب الحق الكامل في حقوقهم - المسألة ليست مسألة منّة.

٧٢ - وعلى الرغم من أن لكل طفل الحق في الذهاب إلى المدرسة، لا تتوفر لدى كثير من الشباب، خصوصا البنات، سبل الحصول على التعليم. والبنات يشكلن ثلثي الأطفال الذين هم خارج المدرسة. وتكافؤ إمكانية الحصول على التعليم من شأنه أن يمنح الشابات فرصة متكافئة في سوق العمل والثقة بأن يعتمدن على أنفسهن.

٧٣ - وفيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية، لا يملك الشباب سبل الوصول إلى المعلومات وإلى الوسائل المأمونة والمعول عليها لمنع الحمل. وكان لعدم توفر سبل الوصول أثر في الوفيات النفاسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووفيات الرضع والمساواة بين الجنسين.

٧٤ - وفي ميدان السياسة، ينكر على الشباب والنساء في بلدان كثيرة الحق في الإعراب عن رأيهم وفي التصويت والترشح لشغل المنصب. وحتى في المكان الذي فيه للمرأة ذلك الحق فإن تمثيلها في الهيئات الصانعة للقرار بقي ناقصا إلى حد كبير.

٧٥ - وتدعو جميع البلدان إلى ضمان المساواة في إمكانية حصول الشباب على التعليم والحقوق الجنسية والإنجابية وحقوق التصويت المتساوي. ودعت اللجنة أيضا إلى اعتماد الملحق ببرنامج العمل العالمي للشباب وإلى اتخاذ قرار يشمل أهدافا محددة الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ولتحسين حالة الشباب على النطاق العالمي.

٧٦ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن التوقيع على اتفاق السلام الشامل في السودان، والسلام الوشيك المأمول فيه في دارفور وتحقيق السلام في شرقي السودان أوجدت مناخا مواتيا للتنمية ولمكافحة الفقر والبطالة. ومعدلات النمو المرتفعة التي حققها الاقتصاد السوداني في السنوات القليلة الماضية تكفي للسماح بالقضاء على الفقر خلال فترة قصيرة. ومنذ سنة ٢٠٠١ ما فتئت وزارة المالية والاقتصاد الوطني تنفذ برنامجا للحد من الفقر. وفضلا عن ذلك، فإن وثيقة لبعثة التقييم المشتركة أصدرت بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل توفر إطارا للتنمية الكلية على الأمد المتوسط، يرمي إلى السلام والتنمية الدائمين، والقضاء على الفقر والحد من البطالة.

٧٧ - وبوضع مشاريع محددة، استهدفت الوكالات الوطنية في السودان العاملة في ميدان التنمية الاجتماعية النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي مجال عمالة الشباب، وخصوصا الخريجين، قرر مجلس الوزراء في ١٩٩٨ إنشاء لجنة لتشجيع مشاريع عمل الخريجين لحسابهم. وتقوم اللجنة بأدائها عن طريق ثلاث آليات رئيسية: المشاريع الصغيرة، ومشاريع الاستيعاب،

والتدريب التحولي. ووجوه نجاحها الكثيرة تشمل إنشاء ملف للتنمية الاجتماعية لمشاريع الخريجين وصندوق الضمان من احتمال الخطر. ومنذ ستينيات القرن العشرين اكتسب السودان تجربة في تشغيل الخريجين، ومنذ التمانينيات من ذلك القرن في تعاونيات المزارعين. وتُضاعَف الجهود في الوقت الذي يصبح فيه القطاع العام أقل قدرة على استيعاب أعدادهم المتزايدة.

٧٨ - ونفذ السودان مشاريع وبرامج كثيرة من أجل المسنين، تمشيا مع خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لسنة ٢٠٠٢. ومن شأن وضع قانون معني برعاية المسنين، هو الآن فعلا في صيغة مشروع ومن المتوقع أن يُقرّ قريبا، أن يشكل خطوة واسعة صوب تعزيز حقوق المسنين. وكان السودان نشيطا أيضا في المشاورات المفضية إلى اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكان من بين الدول الأولى التي وقعت عليها. وشرع في جهد رئيسي لدمج نص وروح الاتفاقية في سياساته وبرامجه الوطنية.

٧٩ - وعلى الرغم من المنجزات الكثيرة المحققة، فإن الأهداف الموضوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ما تزال بعيدة عن التحقيق. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب توفر القدرات الوطنية الكبيرة على البناء، ما يعني التعاون والتنسيق الدوليين عن طريق الشراكات الفعالة مع الدول المانحة، وتقديم المساعدة الإنمائية والصفح عن كل الديون الواقعة على البلدان النامية.

٨٠ - **السيدة كوروساكي** (اليابان): قالت إن بلدها عانى من زلازل متكررة في السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع فإن كثيرين من المسنين في اليابان ذوو إعاقة، ما يعرض حياتهم للخطر في حالة حدوث كارثة طبيعية. وتواصل اليابان التصدي للمسائل التي تؤثر في الضعفاء اجتماعيا، ومنهم المسنون والاشخاص ذوو الإعاقة والأطفال، بإيلاء الاهتمام الاكبر لضعفهم وبمشاطرة شركائها في الميدان الإنساني المعلومات عن الموضوع.

٨١ - وتعتبر اليابان الأمن البشري منظورا أساسيا لسياستها الخارجية بغية الاستجابة لتهديدات من قبيل الفقر والتدهور البيئي والصراع والألغام الأرضية وأزمات اللاجئين والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأمراض المعدية. وتهدف اليابان إلى إيجاد مجتمع يتمتع فيه الأفراد بالسلامة وبوسائل العيش اللائق والكرامة، بدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري وغيره من الخطط الثنائية.

٨٢ - وفيما يتعلق بالإعاقة وضعت اليابان في سنة ٢٠٠٦ قانونا لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في السعي إلى العمالة، وأيضا قانونا يوجد، في جملة تدابير، بيئة خالية من الحواجز في الأماكن العامة، من قبيل الشوارع ومساحات الوقوف والمنتزهات. وتم تعديل قانون متعلق بالتعليم لتوفير التعليم المناسب لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقات. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت الحكومة مؤخرا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٣ - وتعتزم اليابان، بوصفها أحد البلدان ذات السكان الأسرع تقدما بالسن في العالم، مواصلة تنفيذ سياسات وبرامج مفيدة وتشاطر تجربتها مع دول أعضاء أخرى تواجه مشاكل مماثلة. وللاستجابة للتحول الديمغرافي تقوم الحكومة بصياغة وتنفيذ مجموعة شاملة من التدابير المتعلقة بالعمل والصحة والرفاه والإسكان فيما يتعلق بالأشخاص المسنين.

٨٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن إيجاد فرص العمل بالنسبة إلى كولومبيا أداة بالغة الأهمية لبناء مجتمع أكثر شمولا وإنصافا اجتماعيا. في سنة ٢٠٠٢ بدأت حكومتها بإيجاد ظروف مواتية للإحياء الاقتصادي والعمل المنتج واللائق. وأدت أعمال الحكومة إلى الحد من معدل الجريمة وحركت الثقة بالبيئتين الاقتصادية والاجتماعية. وقد

أدت السياسات الاقتصادية والمالية إلى استعادة الانضباط الاقتصادي الكلي والمالي وأوجدت ظروفا مواتية للاستثمار وللأسواق الجديدة للمنتجات المحلية. ونتيجة عن ذلك، في بيئة من الثقة المجددة، ارتفع النمو الاقتصادي، وبدأ توزّع الدخل بالتحسن أول مرة منذ عقود. وتراجعت البطالة تراجعا كبيرا، وارتفع الحد الأدنى من الأجور ودخل الأسرة المتوسط.

٨٥ - وبناء على تجربة بلدها تعد السياسات الاقتصادية الكلية العالية الأثر أساسية بالنسبة إلى إيجاد فرص العمل، كما هو الأمر بالنسبة إلى تنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز قدرات الجماعات الاجتماعية التي تُعد متخلفة من ناحية العمالة. واستهدفت هذه البرامج الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا التشريد الداخلي والجنود المسرحين من الجماعات المسلحة غير القانونية. وابتغاء النهوض بالعمل اللائق يجب على الدول أن توسع نطاق الأمن الاجتماعي، وأن تعزز تأهيل اليد العاملة والنهوض بحقوق العمال. وشاهدت كولومبيا زيادة في مشاركة العمال في برامج الأمن الاجتماعي وخطط التأمين الصحي، وهي ترمي إلى تحقيق التغطية الصحية العامة بنهاية العقد. وتشمل استراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي على العمالة في كولومبيا توحيد التعاونيات وتقديم الائتمانات الصغيرة والأعمال التجارية.

٨٦ - وهدف تدريب الموارد البشرية هو جعل أهلية العمال متمشية مع المتطلبات. وتتفق كولومبيا مع الأمين العام بشأن المسؤولية الاجتماعية المؤسسية بوصف ذلك شرطا للعمل اللائق، وترى أن المبادرة الخاصة ينبغي أن تقترن بالمسؤولية الاجتماعية. ولاحظت أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للميثاق العالمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سينشأ في بوغوتا بكولومبيا.

٨٧ - وترى كولومبيا أن من الأساسي، لتحسين مستويات العمالة الجيدة، زيادة التعاون الدولي في الإقرار بدور الاستثمار في النمو الاقتصادي والتجارة. وتدعو إلى توسيع نطاق نقل التكنولوجيا وإلى تعزيز الآليات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة عن طريقها أن تدعم البلدان النامية على تلك الجبهة.

٨٨ - **السيد بارك، إينا** (جمهورية كوريا): قالت إنه على الرغم من الزيادة التي لا سابقة لها في الثروة العالمية، ما يؤدي إلى اتساع التفاوتات في الدخل، تحتاج مسائل تزايد البطالة والنمو السكاني والشيخوخة إلى تناولها على نحو أكثر انتظاما. وينبغي للأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والجهات صاحبة المصلحة أن تتعاون على سبيل الأولوية بشأن هذه المسائل وأن تبذل جهودا مستمرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٨٩ - وترى حكومتها أن من بالغ الأهمية أن تضع لجنة التنمية الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية التركيز على النهوض بالعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، نظرا إلى الدور المركزي الذي تؤديه العمالة في القضاء على الفقر وتحقيق الدمج الاجتماعي. وينبغي إيلاء الاهتمام للجماعات الضعيفة من قبيل النساء والشباب والمسنين والعمال غير المهرة والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين.

٩٠ - وللتصدي للقلق الناشئ عن بطالة الشباب في جمهورية كوريا، تقدم حكومتها المساعدة إلى الشباب الأضعف حالا وتعزز التنسيق الحكومي في التصدي لبطالة الشباب. وتولي الحكومة أهمية لمشاركة الشباب في العملية الاقتصادية والاجتماعية وفي الحوار العالمي. وفي هذا السياق تخطط الحكومة لاستضافة المؤتمر العالمي الثاني للوزراء المسؤولين عن الشباب بالتعاون مع الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٩.

٩١ - وحالة العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة أحد شواغل حكومة بلدها. وترمي التشريعات التي وضعت مؤخرا والتي تحظر التمييز القائم على الإعاقة وتضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تشجيع عمالة هؤلاء الأشخاص. وتعمل الحكومة أيضا مع القطاع الخاص لتشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، واستضافت مؤخرا الجمعية العالمية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة سنة ٢٠٠٧.

٩٢ - وبغية إعطاء العمال الأجانب في البلد فرص العمل والتأمين الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، تبنت الحكومة في سنة ٢٠٠٤ نظام ترخيص العمالة.

٩٣ - وفيما يتعلق بالشيخوخة، فإن جمهورية كوريا أحد المجتمعات الأسرع تقدما بالسن. وللتصدي لهذه المسألة الخطيرة وضعت حكومتها سياسات لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. وتشمل هذه السياسات إيجاد فرص العمل وتشجيع الصناعات المراعية لظروف المسنين وزيادة الوعي العام بالمسائل المؤثرة في المسنين.

٩٤ - وواصلت الحكومة اتباع سياسات تتعلق بالاقتصاد واليد العاملة وتشجع التوزيع المنصف للدخل والنمو المستدام، بغية التصدي لاستقطاب المجتمع منذ الأزمة المالية سنة ١٩٩٧. وتبذل حكومتها الجهود أيضا لتحسين ظروف العمل للعمال غير النظاميين.

٩٥ - ويود وفد بلدها أن يلاحظ التقدم الكبير الذي حققته الأمم المتحدة والدول الأعضاء في السنوات القليلة الماضية في مجال التنمية الاجتماعية، ويرى أن من شأن النُّهُج الشاملة والمسؤولية المتشاطرة أن تؤدي إلى التنمية الاجتماعية، التي ينبغي أن يكون هدفها تمكين الناس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.